



مؤتمر ديربان الاستعراضي - جنيف ٢٠٠٩

المنحدرون من أصل أفريقي: ارتفاع وتحديات

عانى المنحدرون من أصل أفريقي المنتمين إلى الجالية الأفريقية من التهميش منذ عدة قرون، وذلك كجزء من إرث العبودية والاستعمار. وهناك إجماع متزايد على أن العنصرية والتمييز العرقي قد تسببا في تهميش المنحدرين من أصل أفريقي في عدة جوانب من الحياة، وفي معاناتهم من الإقصاء والفقر، وفي إهمالهم من طرف الإحصائيات الرسمية. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، فإن الأوضاع بقيت على حالها بنسب مختلفة في أنحاء عديدة من العالم.

إن الأسباب التي تؤدي إلى معاناة المنحدرين من أصل أفريقي من الفقر غالباً ما تكون هيكلية، ويبرز التمييز بصفة خاصة في عدم ولوج هذه المجموعات للخدمات الأساسية. يتضرر المنحدرون من أصل أفريقي، مثلاً، فيما يخص ولوج التعليم والخدمات الصحية والأسواق والقروض والتكنولوجيا.

التمتع بحقوق الإنسان المترابطة

يتوقف احترام حقوق المنحدرين من أصل أفريقي على مدى ولوجهم التعليم، وهو أمر أساسي بالنسبة للتنمية البشرية. إن ولوج التعليم وإمكانية إتمام كل مرحلة من مراحل التعليم والحصول على تعليم ذي مستوى عال لا يساهم فقط في ضمان الحقوق الاجتماعية الأساسية، ولكن كذلك في حفز النمو الاقتصادي عن طريق بناء رأس المال البشري وتحسين صحة أفراد المجموعة ودعم المجتمع بشكل عام.

يعتبر الاستثمار الاجتماعي في الطفولة والشباب في إطار استراتيجية محاربة الفقر مقارنة قد تسمح بالحد من الإقصاء المتواصل لجيل جديد من المنحدرين من أصل أفريقي ومن منعهم من جني ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

تحظى العنصرية التي تمس المنحدرين من أصل أفريقي باهتمام متزايد، وكنتيجة لذلك، تمكنت عدة مجموعات للمنحدرين من أصل أفريقي من إسماع صوتها ومن المشاركة السياسية.

كان للمؤتمر الدولي لمناهضة العنصرية لسنة ٢٠٠١ الأثر البالغ على المنحدرين من أصل أفريقي، خاصة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوجد هذا المؤتمر ظروفاً ملائمة ساعدت المنحدرين من أصل أفريقي على التحدث عن مصادر قلقهم وحشد الدعم لقضيتهم. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، حيث ساهم المؤتمر كذلك في خلق حركة تهدف إلى حماية حقوقهم والنهوض بها، مما ساعد على تعزيز الحملات الشعبية عبر العالم.

على المستوى الحكومي، قامت مفوضية الأمم المتحدة السابقة لحقوق الإنسان بإنشاء فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي ومنصب المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية، وكذا منصب الخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات ولجنة القضاء على التمييز العنصري، وهي هيئات أخذت على عاتقها مهمة الدفاع على قضايا المنحدرين من أصل أفريقي.



أسرة من المشردين داخلياً بمنطقة "ريو سوسيو" في كولومبيا

© UN Photo/Mark Garten

سياسات التمكين

قامت عدة دول على المستوى الوطني بتعديل دساتيرها قصد إدماج إشارات واضحة تدلّ على تميّز مجتمعاتها بالتعددية الثقافية، وأنشأت بعض الدول مؤسسات وطنية للنهوض بالمساواة بين الأعراق. في بعض الدول تمت المصادقة على قوانين تتضمن سياسات تعليمية وصحية ومبادرات أخرى لصالح المنحدرين من أصل أفريقي.

لقد ساهمت هذه القرارات إلى حدّ ما في إبراز المنحدرين من أصل أفريقي وفي تمكينهم، لكن ما زالت هناك عوائق تمنعهم من التمتع الكامل بحقوقهم. إن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية تهدد إمكانية ولوج سوق الشغل والحصول على الغذاء بثمن مناسب وولوج السكن والخدمات الصحية والتعليم، مما قد يهدد أوضاع المنحدرين من أصل أفريقي، وكذلك أوضاع المجموعات المهمشة والأكثر هشاشة.

نبذة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان

كُلِّفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الملحقّة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، بشكل منفرد بالنهوض بحقوق الإنسان وب حمايتها. وتملك المفوضية التي يوجد مقرها في جنيف، مكاتب في ٤٠ دولة، ويترأسها المفوض السامي لحقوق الإنسان، وهو منصب أنشأته الجمعية العامة سنة ١٩٩٣ لتنسيق جهود الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. تعمل المفوضية بموجب المسؤولية التي أناطها بها المجتمع الدولي لحماية القوانين الدولية لحقوق الإنسان والدفاع عنها. للمزيد من المعلومات، المرجو زيارة الموقع: www.ohchr.org.